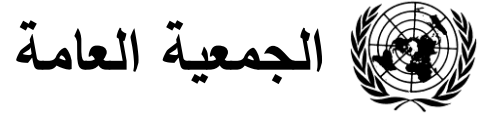


Distr.: General  
11 November 2025  
Arabic  
Original: French



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الحادية والخمسون  
جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

موريتانيا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



## مقدمة

1- تعرض الجمهورية الإسلامية الموريتانية تقريرها الوطني الذي أُعد للجلسة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان.

### أولاً- عملية إعداد التقرير ومنهجيته

2- هذا التقرير هو ثمرة مشاورات بين الحكومة والجمعية الوطنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوطنية لمنع التعذيب والمرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وشركاء اجتماعيين وتقنيين وماليين آخرين.

3- وقد حُرر التقرير تقيداً بالمبادئ التوجيهية المحددة في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 وقراره 21/16 بشأن المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وهو يعكس حرص الحكومة على احترام التزاماتها الدولية.

4- وقد قبلت موريتانيا 201 توصية في أعقاب الاستعراض الخاص بها في الجولة الثالثة، المعقودة في كانون الثاني/يناير 2021. وخلال العام نفسه، أطلقت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني حملة للتعريف بهذه التوصيات ونظمت تقييم منتصف المدة في عام 2024.

5- وقامت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بوضع استراتيجية وطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان، مصحوبة بخطة تنفيذية تراعي مضمون التوصيات المقبولة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وعُقدت عدة حلقات عمل تشاورية جمعت مختلف الأطراف المعنية للمصادقة على الخطة. واعتمد مجلس الوزراء هذه الاستراتيجية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2023.

6- ويتضمن التقرير المحاور التالية: أولاً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي؛ وثانياً- التطورات المستجدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وثالثاً- تنفيذ التوصيات المقبولة؛ ورابعاً- التقدم المحرز وأفضل الممارسات والتحديات والإكراهات؛ وخامساً- الأولويات والمبادرات والالتزامات؛ وسادساً- التوقعات والاحتياجات من المساعدة التقنية والمالية.

### ألف- تطور الإطار المعياري والمؤسسي

#### الإطار المعياري

7- شهد الإطار المعياري الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تطوراً كمياً ونوعياً خلال الفترة قيد الاستعراض، وتميّز باعتماد العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعزز سيادة القانون والحكم الديمقراطي والمشاركة المدنية وحماية الحقوق الأساسية. وتشمل النصوص الرئيسية ما يلي:

- القانون النظامي رقم 014-2023 المتعلق بانتخاب النواب؛
- القانون النظامي رقم 012-2023 المتعلق بانتخاب النواب الممثلين للموريتانيين المقيمين في الخارج؛
- القانون النظامي رقم 011-2023 المتعلق بالجهة؛
- القانون رقم 023-2025 المتعلق بالسلطة الوطنية لمكافحة الفساد؛

- القانون رقم 2025-022 المتعلق بالتصريح بالممتلكات؛
- القانون رقم 2025-021 المتعلق بمكافحة الفساد؛
- القانون رقم 2025-011، المتعلق بمدونة الحالة المدنية؛
- القانون رقم 2025-010 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- القانون رقم 2025-006 المتعلق بمدونة الاستثمار؛
- القانون رقم 2024-046 المتعلق بالنظام الأساسي للشرطة الوطنية؛
- القانون رقم 2024-039 المتضمن إنشاء المحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- القانون رقم 2024-038 المتضمن الأحكام الجنائية المتعلقة بنظام الهجرة؛
- القانون رقم 2024-015 المتعلق بنظام التأمين الصحي في موريتانيا؛
- القانون رقم 2024-013 المتعلق بحرية الصحافة؛
- القانون رقم 2024-012 المتعلق بالصحفي المهني؛
- القانون رقم 2023-031 المتعلق بتسيير النفايات الصلبة؛
- القانون رقم 2022-023 المتضمن القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني؛
- القانون رقم 2021-004 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات؛
- المرسوم رقم 2025-074 المتعلق بإنشاء المعهد العالي للقضاء والمهن القضائية وقواعد تنظيمه وكيفية تسييره؛
- المرسوم رقم 2024-154 المحدد لضوابط تسيير وإجراءات الولوج للبوابة الرقمية للخدمات العمومية (خدمي)؛
- المرسوم رقم 2024-029 المتضمن النظام الأساسي لمهنيي الفن في موريتانيا؛
- المرسوم رقم 2023-142 المتضمن إنشاء آلية وطنية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث البيئية؛
- المرسوم رقم 2023-141 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والساحل؛
- المرسوم رقم 2023-092 المتضمن إنشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة؛
- المرسوم رقم 2023-085 المتضمن إنشاء مركز التكوين لتمكين المرأة؛
- المرسوم رقم 2023-071 المتضمن إنشاء الوكالة القضائية للدولة وقواعد تنظيمها وكيفية تسييرها؛
- المرسوم رقم 2022-102 المتضمن إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- المرسوم رقم 2022-063 بشأن تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين في موريتانيا؛
- المقرر رقم 1246 بشأن إنشاء اللجنة الفنية المشتركة بين القطاعات المسؤولة عن إعداد التقارير ومتابعة التوصيات؛

- المقرر رقم 2022/0066 المتعلق بتحديد لائحة الأعمال الخطرة والمحظورة على الأطفال.

### الإطار المؤسسي

8- شهد الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان تطورات عديدة، تمثلت في إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والمكتب المركزي لقمع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، والمرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة، والصندوق الوطني للتضامن الصحي، وإصلاح المحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

#### 1- الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

9- في إطار مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، تتولى الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين مسؤولية تنسيق السياسات العامة لمكافحة هذه الآفة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المؤسسية والمجتمع المدني. وتشارك في التعرف على هوية الضحايا ورعايتهم. وتتولى الهيئة رصد حالات الضحايا وتدير قاعدة بيانات متخصصة وتعمل على النهوض بالتعاون الوطني والدولي. ويدل إنشاء الهيئة على التزام السلطات بتعزيز استجابة المؤسسات لهذه الجرائم، مع وضع حماية الضحايا، لا سيما الأضعف منهم، في صميم عملها.

#### 2- المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة

10- أنشئ المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة تنفيذاً لالتزام موريتانيا بإعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين. والمرصد هو آلية مستقلة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية. وهو مسؤول عن الرصد المستقل لوضع النساء والفتيات وتقديم التوصيات وتقييم السياسات العامة وإنتاج البيانات والمساهمة في إعداد التقارير الدولية. ويدير المرصد مجلس وطني معني بسياسات حقوق الإنسان مكون من 23 عضواً من مختلف القطاعات، ترأسه امرأة برتبة وزيرة، يتم تعيينها بمرسوم رئاسي. وتُظهر هذه المبادرة رغبة السلطات في الاستجابة لتوصيات الآليات الدولية، ولا سيما اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتوطيد الحوكمة المراعية للنوع الاجتماعي والقائمة على العدالة الاجتماعية والإدماج والإنصاف.

#### 3- المحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

11- أنشئت المحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في نواكشوط الغربية، وهي هيئة ذات اختصاص قضائي وطني. وتتألف هذه المحكمة من هيئة محاكمة (هيئة قضائية جماعية وقاضي منفرد)، وقضاة تحقيق يتم تعيينهم حسب الاقتضاء، ومدع عام متخصص. وينظر في جرائم العبودية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التي يعاقب عليها بالسجن لمدة تقل عن 5 سنوات قاضي منفرد، بينما تنظر هيئة من ثلاثة قضاة في الجرائم الأشد خطورة. وقد وُضعت أحكام محددة خاصة بالقصر المشمولين بإجراءات المحكمة، حيث يُستعان بخبراء اجتماعيين ويُستأنس بمدونة حماية الطفل. ويمكن اللجوء إلى المحكمة بطرق عدة، بما في ذلك تقديم الشكاوى من الضحايا مباشرة. وتُعقد جلسات المحكمة في الدائرة الإدارية أو البلدية التي ارتكبت فيها الجريمة، ما لم يكن هناك ظروف تسوغ الخروج عن هذه القاعدة.

#### 4- المكتب المركزي لقمع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

12- المكتب المركزي لقمع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر هو جهاز تحقيق متخصص يعكس إرادة سياسية قوية لتزويد البلاد بآلية تنفيذية قادرة على تفكيك الشبكات الإجرامية وحماية الضحايا. ويندرج

إحداث المكتب ضمن خطة العمل الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص، وهو يضطلع بدور محوري في تنفيذ الالتزامات الدولية للبلاد، ولا سيما بروتوكول باليرمو.

#### 5- الصندوق الوطني للتضامن الصحي

13- أنشأت موريتانيا الصندوق الوطني للتضامن الصحي تجسيدا لسياسة العدالة الاجتماعية التي تنتهجها وحرصاً منها على تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية ودعمًا للجهود الرامية إلى توفير التغطية الصحية للجميع. ويهدف الصندوق إلى حماية الفئات الأضعف، لا سيما الفئات المستبعدة من خطط التأمين التقليدية، بأن يوفر لها تأميناً صحياً تضامنياً منخفض التكلفة. وقد عُهد إلى الصندوق بمهام تذليل الحواجز المالية التي تحول دون التمتع بالرعاية الصحية، وتوسيع نطاق التغطية الصحية، وتعزيز الهياكل الصحية الأساسية، والنهوض بالوقاية. ويعمل الصندوق، من خلال فروعه المحلية وشراكاته مع الجماعات المحلية والمجتمع المدني والمانحين الدوليين، على ضمان إتاحة الرعاية الصحية للجميع، بما يتماشى مع الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة والالتزامات موريتانيا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

#### باء - التطورات المستجدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

14- في 27 كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت موريتانيا الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2023-2028، التي تندرج في إطار البرنامج الرئاسي "طموحي للوطن". وتهدف هذه الاستراتيجية، وهي الأولى من نوعها في موريتانيا، إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعمال الحقوق الفعلية للجميع، في سياق الاستقرار السياسي والإصلاح والحوكمة.

15- وتسترشد الاستراتيجية، التي تستند إلى أسس قانونية وطنية ودولية راسخة، بأهداف التنمية المستدامة وتتبع نهجاً يتوخى تحقيق التحول ويركز على المساواة وعدم التمييز. وتتمحور الاستراتيجية حول ثلاث قيم رئيسية - العدالة الاجتماعية، والتقدم الاجتماعي، وضمان الحقوق - وتتضمن 17 مجالاً استراتيجياً و145 هدفاً عملياً ملموساً تغطي الصحة والتعليم وحقوق المرأة والطفل ومحاربة الاتجار بالبشر وبناء المؤسسات.

16- وتتولى تنسيق التنفيذ مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بدعم من ديوان الوزير الأول ولجنة تنسيق. وتتيح منصة رقمية إمكانية المراقبة بصورة آنية. وفي عام 2024، جرى تنفيذ 42 في المئة من الإجراءات المقررة في مجالات الصحة والمياه والتعليم ومحاربة الاتجار بالبشر.

17- وتعكس الاستراتيجية إرادة سياسية قوية لبناء مجتمع شامل للجميع ومنصف ويحترم حقوق الإنسان. وتدعو إلى تعبئة جميع الأطراف الفاعلة لتهيئة الظروف لممارسة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

18- وأنشأت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قاعدة بيانات مخصصة لمتابعة تنفيذ التوصيات الدولية (قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات). وتتيح هذه الأداة الاستراتيجية رصد التزامات موريتانيا في إطار الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة رصداً منهجياً. وتتولى مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، من خلال هذه المنصة، أنشطة الأرشيف المركزية والتحليل الموضوعي والرصد الآني لحالة تنفيذ التوصيات، مما ييسر التنسيق بين المؤسسات ويسهل عملية إعداد التقارير الوطنية.

## جيم - الحقوق المدنية والسياسية (التوصيات 120-130، و121-130، و122-130)

19- منذ الاستعراض الأخير المتعلق بموريتانيا في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، نظمت الحكومة مشاورات مع الأحزاب السياسية بشأن الإعداد للانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية لعام 2023 على أساس المشاركة والتوافق. وفي أعقاب عملية التشاور هذه، التي شارك فيها أربعة وعشرون (24) حزياً من أصل خمسة وعشرين (25) حزياً سياسياً تشكل المشهد السياسي في البلاد، تُوصَل إلى اتفاق حول النقاط التالية:

- اعتماد التمثيل النسبي من جولة واحدة للانتخابات المجالس الإقليمية والبلدية؛
- انتخاب النواب الممثلين للموريتانيين المقيمين في الخارج بالاقتراع العام المباشر لأول مرة في تاريخ البلاد؛
- استحداث لائحة وطنية للشباب، تضم 11 مقعداً، بالتناوب بين الجنسين، وتشمل مقعدين على الأقل مخصصين للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تنظيم التعداد الإداري للأغراض الانتخابية من قبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالتشاور مع الحكومة والأحزاب السياسية.

20- وهكذا جرت في موريتانيا انتخابات تشريعية وجهوية وبلدية في عام 2023 وانتخابات رئاسية في عام 2024. وقد جرت هذه الانتخابات في جو من الشفافية والمنافسة الشريفة حسب شهادة مراقبين من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأعلنت النتائج من قبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وحظيت بقبول المرشحين.

21- وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، يهدف القانون رقم 010-2025 إلى إصلاح الإطار القانوني للأحزاب السياسية في موريتانيا من خلال إجراء تعديلات جوهرية على قانون عام 1991. ويندرج في إطار حملة لتحديث المشهد السياسي وتعزيز الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية بشكل أفضل.

22- وقد تجاوز عدد منظمات المجتمع المدني 8 972 جمعية وطنية و28 هيئة و10 شبكات و40 وداية، و81 منظمة غير حكومية دولية، وأكثر من 18 000 تعاونية، و52 نقابة عمالية مركزية وأكثر من 400 نقابة مهنية.

23- وينص القانون رقم 004-2021 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات على تسهيلات هامة فيما يتعلق بتسجيل الجمعيات وبأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها موريتانيا والتي تكفل ممارسة حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وتتعلق الترتيبات الجديدة الرئيسية التي جاء بها هذا القانون بما يلي:

- العمل بنظام التصريح بدلاً من نظام الترخيص المسبق؛
- تخفيف الأحكام المتعلقة بالضوابط التي تنقل كاهل الجمعيات؛
- العمل بأحكام تمكن المنظمات غير الحكومية من الاستفادة من الأموال والمساعدات التقنية العامة والخاصة والأجنبية؛
- النظام المالي والمحاسبي والضريبي الخاص بالجمعيات.

24- وأنشئت منصات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المدن الرئيسية في الولايات، تركز على ست مجموعات مواضيعية تعكس أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وزيد عدد برامج بناء قدرات منظمات المجتمع المدني واعتمدت استراتيجية وطنية لترقية المجتمع المدني.

25- وفيما يتعلق بإقامة العدل، تُقدّم في إطار الاستراتيجية الوطنية للوصول إلى العدالة للفترة 2019-2029 خدمات عالية الجودة للوصول إلى العدالة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المتقاضين ومراعية للسياق الاجتماعي والاقتصادي.

26- وفي عام 2023، نُظمت المنتديات العامة للعدالة تحت عنوان "أي عدالة نريد؟"، وأعقب ذلك وضع الوثيقة الوطنية لإصلاح العدالة وتطويرها التي يجري تنفيذها حالياً. وتشرف على تنفيذ هذه الوثيقة اللجنة العليا لإصلاح وتطوير العدالة التي يرأسها رئيس الجمهورية. وتتضمن الوثيقة برنامج إصلاح هيكل طموح مدته خمس سنوات.

27- وتحسنت الظروف المادية داخل مراكز الاحتجاز. فقد أدى بناء سجون جديدة في الرياض (نواكشوط - الجنوبية) وكيفة، وتجديد جميع المؤسسات الأخرى، إلى وضع حد لاكتظاظ السجون. وزادت مخصصات الميزانية المرسودة للتكفل بالسجناء بشكل مطرد. وارتفعت الميزانية التشغيلية المخصصة لمديرية السجون من 64 115 418 أوقية في عام 2020 إلى 143 999 221 أوقية في عام 2025، أي بزيادة قدرها 124 في المئة. وتكفل السلطات نظافة المنشآت وسلامتها الصحية وتحرص على تفعيل نظام تعديل الأحكام لصالح الأشخاص المدانين.

28- ويجري تنفيذ برامج تهدف إلى إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للسجناء، مثل ورش التدريب والإنتاج (مخابز، وورش لحام، وخياطة، وما إلى ذلك). ويعمل ما مجموعه 186 سجيناً في هذه الورش. وقد حقق بعضهم نتائج مقنعة واندمجوا بشكل جيد في المجتمع بعد إطلاق سراحهم. وتجري متابعة هؤلاء الأفراد بعد إطلاق سراحهم بالشراكة مع منظمات غير حكومية، مثل مؤسسة نورا وكاريتاس - موريتانيا والجمعية الموريتانية لمحاربة الاتكالية والجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل.

29- ويجري حالياً وضع برنامج لإعادة تأهيل الشباب في السجون بالشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني والوزارات المعنية، ولا سيما وزارة التكوين المهني، وتمكين الشباب، والتشغيل، والرياضة، والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تأزر) وبالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لتنفيذ برنامج للتدريب على المهارات في الحرف التي تلبى احتياجات السوق.

30- وقد تُرجم التزام موريتانيا بحق الشعوب في السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي من خلال مشاركتها في بعثات حفظ السلام "القبعات الزرق" في أفريقيا الوسطى، فضلاً عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في بلدان الساحل.

31- وقد تعزز الدعم المقدم لترسيخ حرية الصحافة وتطوير وسائل الإعلام العامة وتأهيلها مهنيًا من خلال الإجراءات التالية:

- توسيع نطاق خدمات الإذاعة الريفية والتغطية بالبلث على موجة التضمين الترددي FM وإنشاء فروع جهوية لقناة التلفزيون الوطني الموريتانية؛
- تقديم الدعم العمومي للصحافة الخاصة من خلال الإعانات والتكفل بنسبة 85 في المئة من تكاليف الطباعة لدى المطبعة الوطنية بالنسبة للصحف التي تستوفي المعايير المهنية التقنية والأخلاقية المطلوبة.

32- وأُخذت تدابير تهدف إلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالحالة المدنية من خلال إزالة الحواجز التقنية التي تحول دون استفادة جميع الموريتانيين من خدمات الحالة المدنية. ويجري حالياً تنظيم حملات تسجيل. وقد أسفرت حملة 2023 عن تسجيل 66 000 مواطن، العديد منهم من الشتات. بالإضافة إلى

ذلك، استُحدث تطبيق "هويّتي" الذي يمكّن حاملي الأرقام الوطنية من التقدم بطلب للحصول على جميع أنواع الوثائق الآمنة وتتبعها والحصول عليها عن بُعد (جوازات السفر، وبطاقات الهوية، وبطاقات الإقامة، وشهادات الأحوال المدنية)، وأي وثيقة أخرى مشمولة بالتطبيق الذي يتيح الحصول على وثائق الحالة المدنية عن بعد بطريقة آمنة.

33- وفي إطار محاربة الفساد، تجري مراجعة الإطار القانوني ومواءمته مع المعايير الدولية. ونتيجة لذلك، جري تحديث القوانين المتعلقة بالتصريح بالتملكات والمصالح ومحاربة الفساد، وأنشئت هيئة وطنية مستقلة لمحاربة الفساد، تتمتع بصلاحيات واسعة لمنع الفساد والتحقيق فيه ومراقبته وتلقي التصاريح بالتملكات وحماية المبلغين عن الفساد.

34- وجرى تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أفق 2030 بهدف تعزيز الحوكمة والشفافية والنزاهة من خلال عشرة برامج ذات أولوية، تتراوح بين الشفافية في الحياة العامة وتعزيز الحس الأخلاقي لدى أصحاب المصلحة الوطنيين. وبموجب المرسوم رقم 010-2024، تشرف لجنة توجيهية وطنية برئاسة الوزير الأول على تنفيذ هذه الاستراتيجية وخطة العمل المنبثقة عن عملية تشخيص الحوكمة، في حين تتولى المفتشية العامة للدولة عملية المتابعة.

35- وقد أدى تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2020-2022 إلى تحديث الإطار القانوني، وتدريب أصحاب المصلحة، وإنشاء آلية لتلقي ومعالجة الشكاوى وآلية وطنية لإحالة الضحايا وتوجيههم.

36- بالإضافة إلى ذلك، استُحدثت الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي لتثمين مبادرات المواطنين والجمعيات في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

## دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تدابير التنفيذ العامة (التوصيات 130-167، و 130-90، و 130-144)

37- توفر استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، التي اعتمدت بوصفها إطاراً مرجعياً وطنياً لسياسة التنمية، إطاراً لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وهي تهدف إلى الحد من الفقر على المدى الطويل، وتعزيز النمو الشامل وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع أفضل للثروة. ويرتبط تنفيذها بالالتزامات الدولية للبلاد، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة والتوصيات المقدمة من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ولا سيما توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

38- وأحرز تقدم هام في تفعيل سياسة اللامركزية نتيجة الإجراءات التالية:

- إنشاء وزارة مسؤولة عن اللامركزية والتنمية المحلية؛
- إطلاق برنامج تنمية مدينة نواكشوط، بتمويل يصل إلى 5 بلايين أوقية من ميزانية الدولة؛
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية في مجال اللامركزية والتنمية المحلية؛
- إطلاق برنامج دعم التنمية الاقتصادية المحلية والمبادرات البلدية الذي يهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان.

39- وفي مجال التعليم، تواصل الحكومة للسنة الثالثة على التوالي تنفيذ مشروع المدرسة الجمهورية، الذي يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص وتعزيز اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية، من خلال استعادة دور المدارس الحكومية بوصفها أماكن لنقل القيم الجمهورية. وفي هذا الصدد، بُذلت جهود متواصلة لتعزيز

البنية التحتية للمدارس وتحسين تدريب المعلمين وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة. وقد مكّنت هذه التدابير من رفع المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى 81 في المئة ومعدل الاستبقاء في المدارس إلى 83 في المئة في عام 2024.

40- وأنشئ صندوق مخصص لإسكان المعلمين، وتم تخصيص ما مجموعه 2 508 من المساكن الاجتماعية التي تم تشييدها في إطار برنامج "داري"، بقيمة إجمالية تزيد عن 22 بليون أوقية. بالإضافة إلى ذلك، تخصص مكافأة شهرية قدرها 20 000 أوقية لصالح ما يزيد عن 4 000 معلم في السنة السادسة من التعليم الأساسي.

41- وتواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تحسين فرص الوصول العادل إلى خدمات الرعاية الصحية، من خلال توفير الأدوية الأساسية، وتوظيف المزيد من الموظفين الطبيين، وتحسين ظروف العمل للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وإنشاء المرافق الصحية وتجهيزها. ونتيجة لهذه الإجراءات، بلغ معدل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية نحو 80 في المئة في عام 2024.

42- وساهم إنشاء الصندوق الوطني للتضامن الصحي في تعزيز الحماية الاجتماعية في مجال الصحة، حيث وسع نطاق الاستفادة من التأمين الصحي ليشمل ما يقرب من 200 000 شخص من الفئات الضعيفة.

43- وفي عام 2021، أنشئت الوكالة الوطنية للتشغيل لتعزيز توظيف الشباب.

44- وللحد من الفقر والنهوض بالإدماج الاجتماعي، عززت الحكومة دور المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تأزر" من خلال الأخذ بنهج متعدد القطاعات. وتتولى المندوبية تنفيذ عدد من البرامج الهيكلية في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب والأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت بين عامي 2020 و2024 ما يلي:

- وصل عدد المستفيدين من التغطية الصحية الشاملة 620 000 مواطن في أوضاع غير مستقرة، وذلك بفضل برنامج التأمين الصحي الممول بأكثر من 210 مليون أوقية سنوياً؛
- بناء وتجهيز 20 مركزاً صحياً في المناطق النائية لتقريب خدمات الرعاية الصحية من الفئات السكانية الضعيفة؛
- استيراد مدخلات غذائية بالاعتماد على ميزانية الدولة، ما يمكّن من إنقاذ 30 000 طفل من سوء التغذية سنوياً؛
- بناء وتجهيز 63 مدرسة في المناطق الريفية وشبه الحضرية؛
- دعم البرنامج الوطني للتغذية المدرسية بمساهمة سنوية تزيد عن 120 مليون أوقية، مما يضمن توفير وجبات يومية لآلاف التلاميذ من الأسر الفقيرة؛
- وقد أدى برنامج "زايد" إلى إنشاء 70 نظاماً لنقل مياه الشرب وإجراء دراسات هيدروجيولوجية في 137 منطقة، مما ساعد على تحسين وصول المياه إلى المجتمعات المعزولة؛
- في الفترة من 2021 إلى 2023، استقادت 88 000 أسرة من برنامج التحويلات النقدية الذي يعزز قدرة الأسر الأشد فقراً على الصمود؛
- أدى تحديث السجل الاجتماعي الموحد، الذي أُطلق في عام 2021 والذي يعتمد على 59 فريقاً نُشرت في مناطق مختلفة، إلى تحسين عملية تحديد التدخلات الاجتماعية. ومن المقرر تغطية البلاد بأكملها بحلول عام 2025.

## ثانياً - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولات السابقة

التصديق على الصكوك الدولية والانضمام إليها (التوصيات 5-130، و23-130، و27-130، و33-130، و34-130، و35-130، و36-130، و37-130، و47-130)

45- صدّقت موريتانيا على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية، بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

46- فقد صدّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها في عام 2012، وقدمت تقريرها الأولي إلى اللجنة في عام 2023.

47- وصدّقت على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛

48- وتبقى الأولوية هي مواصلة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها موريتانيا. ولهذا الغرض، يُبذل جهد خاص لمراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ومواءمتها.

49- ومن الجدير بالذكر أن تشريعات العمل الوطنية تحظر العنف والتحرش، وأن النصوص التشريعية تُراجَع كلما اقتضت الضرورة ذلك، إما بمبادرة من الحكومة أو من خلال الحوار الاجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين. ويتوخى النظر في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بمجرد الانتهاء من عملية المواءمة المشار إليها أعلاه.

### التعاون مع آليات حقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ التوصيات

(التوصيات 38-130، و40-130، و41-130، و42-130، و46-130، و188-130)

50- أنشأت الحكومة آلية لاختيار المرشحين المؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد انُخبت شخصيات وطنية، بما فيها شخصيات من المجتمع المدني، لعضوية الآليات الدولية مثل لجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة مناهضة التعذيب.

51- وفي إطار التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، اتُخذت التدابير التالية:

- تنفيذ خطة الدعم المشتركة بين مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (2024-2025)؛
- زيارة المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة في عام 2022؛
- تنظيم زيارة لفريق العمل المعني بحقوق النساء والفتيات في عام 2023؛
- زيارة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في أيلول/سبتمبر 2025؛
- استعراض التقارير الأولية والدورية لموريتانيا من قبل هيئات المعاهدات، وهي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بالاختفاء القسري في عام 2023، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2024؛
- المشاركة في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان، والحدث الرفيع المستوى الذي نُظِم للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

52- وأُخذت التدابير التالية حرصاً من موريتانيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية:

- اعتماد الخطة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان للفترة 2024-2028؛
- اعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2020-2022 والفترة 2024-2026 وتنفيذهما؛
- اعتماد خريطة الطريق لمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات المصدّق عليها وتنفيذها؛
- وضع خطة "إنصاف" لتعزيز اللحمة الاجتماعية وتنفيذها؛
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- اعتماد خطة العمل لمتابعة ورعاية الأطفال المحرومين من الدعم الأسري.

### المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات 130-59 و 130-60، و 130-61)

53- تولي الحكومة أهمية كبيرة لدور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها. وفي هذا الإطار، تُتخذ تدابير ملموسة لضمان الامتثال الكامل لمبادئ باريس:

- تنشط اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن إطار قانوني معزز ينظمه قانون نظامي يضمن استقلال قراراتها، وتعددية أعضائها، واستقلاليتها المالية والإدارية؛
- تم تعزيز الموارد البشرية والتقنية والمالية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدريجياً لتمكينها من إنجاز مهامها بفعالية؛
- يشهد اعتماد اللجنة في الفئة "ألف" من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على امتثالها لمبادئ باريس ومصادقتها على المستوى الدولي.

### المساواة وعدم التعرض للتمييز (التوصيات 130-66، و 130-69، و 130-70، و 130-71، و 130-260، و 130-49، و 130-50، و 130-72، و 130-73)

54- تشكل مكافحة جميع أشكال التمييز وتعزيز المساواة محوراً من المحاور الأساسية في السياسة الوطنية لحقوق الإنسان. وعليه:

- يمثل التمييز، وفقاً لقانون تجريم التمييز، جريمة جنائية يعاقب عليها بعقوبات مناسبة، وينص القانون على سبل انتصاف قانونية فعالة للضحايا؛
- تعمل موريتانيا على مواءمة قانونها المحلي مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما من خلال الإصلاحات التشريعية وتدابير السياسة العامة؛
- وُضع برنامج لتحديث السجل المدني، مما يسهل تسجيل المواليد ويقلل من العقوبات الإدارية، خاصة بالنسبة إلى الفئات السكانية الضعيفة والأقليات؛
- يجري تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز اللحمة الاجتماعية. وتهدف الخطة إلى تعزيز الإدماج والتنوع الثقافي ومكافحة التمييز؛
- يجري اتخاذ تدابير محددة لصالح الأقليات والأطفال من الفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان مشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛

- في مجالي التعليم والثقافة، تُنظّم حملات توعية لمكافحة التحيز الاجتماعي والثقافي وتعزيز قيم التسامح والتعايش.

### الحق في التنمية وفي التمتع بمستوى معيشي لائق

(التوصيات 130-84، و130-157، و130-158، و130-86، و130-87، و130-88، و130-152، و130-153، و130-154، و130-155، و130-159، و130-160، و130-161، و130-162)

55- تُعدّ المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء أداة مركزية في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية واللممة الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. وقد سمحت البرامج الرائدة التي يجري تنفيذها في هذا الإطار إلى تحقيق تقدم كبير لصالح الفئات السكانية الضعيفة.

56- ووُزِعَ في إطار برنامج "تكافل" مبلغ قدره 6 404 بليون أوقية على الأسر الفقيرة. وفي الفترة من آب/أغسطس 2024 إلى آب/أغسطس 2025، شملت التحويلات النقدية المنتظمة جميع الولايات واستفادت منها 136 000 أسرة معيشية، بمعدل تنفيذ بلغ 98 في المئة وبتكلفة بلغت 2 261 722 500 أوقية. واستفاد من التحويلات الظرفية، التي شملت 22 مقاطعة في ست ولايات، 192 998 فرداً بمبلغ إجمالي يقدر بـ 318 662 150 أوقية.

57- واستفاد من برنامج المعونة 58 241 شخصاً في الحوضين بتكلفة بلغت 109 400 000 أوقية. وشملت التحويلات الأخرى، التي استهدفت الأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص (الأمراض الخطيرة والكوارث)، 37 200 شخص بتكلفة بلغت 30 673 325 أوقية على الرغم من معدل التنفيذ المحدود الذي لم يتجاوز 51 في المئة. وفي الوقت نفسه، شملت أنشطة الترقية الاجتماعية 98 297 أسرة معيشية بميزانية بلغت 4,4 ملايين أوقية، بينما استفادت من أنشطة الإدماج الاقتصادي 3 388 أسرة في ثلاث مناطق، بنسبة تنفيذ بلغت 98 في المئة وبتكلفة بلغت 38 203 000 أوقية. كما يستفيد من البرنامج نفسه أكثر من 110 000 أسرة ضعيفة من خلال خطة التأمين الصحي الشامل المشتركة بين الصندوق الوطني للتضامن الصحي والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء. ووفقاً لتقييم أجره البنك الدولي، ساعد هذا البرنامج في الحد من الفقر بنسبة 2 في المئة تقريباً.

58- ويمثل السجل الاجتماعي أداة لتحديد التدخلات على الصعيد الوطني. هذا السجل، الذي يجري تحديثه بانتظام، يوفر قاعدة بيانات مشتركة على مستوى الدولة تكفل شفافية السياسات العامة وفعاليتها.

59- ويدعم برنامج "التموين" الأمن الغذائي والقدرة الشرائية لـ 131 550 أسرة معيشية من خلال المحلات التجارية المدعومة. وقد بلغ معدل التنفيذ 93 في المئة بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1 135 472 836 أوقية. وتجاوز تنفيذ برنامج المخازن القروية للأمن الغذائي أهدافه الأولية بكثير، حيث بلغ عدد المخازن التي تم إنشاؤها 812 بتكلفة بلغت 64 500 000 أوقية مقابل تقديرات أولية بـ 150 مخزناً، أي بزيادة قدرها 541,33 في المئة.

60- وعزز برنامج "البركة - تعمير" الأعمال الحرة والإدماج الاقتصادي من خلال تطوير الأنشطة المدرة للدخل ودعم القطاعات الزراعية الرعوية، حيث تم بناء 17 سداً كبيراً، مع الحرص في الوقت نفسه على تعزيز اللممة الاجتماعية والتضامن المجتمعي.

61- وسمح برنامج "الشيله" بتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ففي مجال التعليم، تم في عام 2024 تشييد 120 من المرافق المدرسية في سبع مقاطعات فقيرة في نواكشوط، بتكلفة قدرها 800 695 661 أوقية، و24 مؤسسة مدرسية أخرى في المناطق الداخلية من البلاد، بتكلفة قدرها 335 432 759 أوقية. ويجري حالياً بناء 1 912 فصلاً دراسياً جديداً. وفي القطاع الصحي، تم

بناء وتجهيز المئات من المراكز والمرافق الصحية، كما تم تركيب المئات من نظم الإمداد بمياه الشرب في المناطق الريفية. وفي قطاع الطاقة، بدأ تشغيل 11 محطة لتوليد الطاقة الشمسية في خمس ولايات، وهناك محطة أخرى قيد الإنشاء. ويجري العمل على ربط 9 قرى أخرى بالشبكة الوطنية، وبدأت الأشغال لإنشاء شبكتين محليتين في روصو. ويبلغ إجمالي الميزانية المخصصة لهذه المشاريع 748 مليون أوقية.

62- وسهّل برنامج "داري" الحصول على السكن الاجتماعي من خلال بناء وحدات سكنية جديدة في العديد من المدن.

### حقوق الإنسان والبيئة (التوصيات 130-81، و130-82، و130-83)

63- اتخذت موريتانيا، إدراكاً منها لسرعة تأثرها بتغير المناخ، خطوات كبيرة لتعزيز إطارها المؤسسي وإدماج البعد المناخي في سياساتها العامة، ولا سيما قانون البيئة.

64- وتوخياً للأخذ بنهج شامل، حددت موريتانيا ضمن أولوياتها، وضع سياسات وتشريعات مناسبة، وتمويل مشاريع التكيف والتخفيف، وتعزيز القدرات المؤسسية والمحلية، وضمان المشاركة الفعالة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار. وفي هذا الإطار، أنشئت أفرقة عاملة متعددة القطاعات، وأحدثت مديرية المناخ والاقتصاد الأخضر داخل وزارة البيئة، وعُهد إليها بتنسيق الاستراتيجيات الوطنية، ومراعاة القدرة على تحمل تغير المناخ في التخطيط الإنمائي، وقيادة برامج التكيف المجتمعية.

65- وتشارك موريتانيا بانتظام في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تعلن عن تعهدات في مجال العمل المناخي. وقدمت أول خطة محدّثة لها بشأن المساهمات المحددة وطنياً تغطي قطاعات الطاقة والزراعة والغابات والنفايات. ويجري حالياً وضع خطة التنفيذ الثانية المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً وإعداد تقرير الشفافية الذي يقدّم كل سنتين.

66- وأُنجزت دراستان في عام 2024 حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثر الصناعات الاستخراجية على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

### سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحظر التعذيب وسوء المعاملة

#### (التوصيات 130-101، و130-106، و130-110، و130-111، و130-118، و130-119)

67- يُعهد بمهام رصد الاحتجاز إلى الهيئات المخولة لهذا الغرض. ويستفسر المدعي العام أو نائبه بانتظام عن الظروف في مرافق الاحتجاز لدى الشرطة وعن أحوال الأشخاص المحتجزين.

68- ويؤدي رؤساء غرف الاتهام والمدعون العامون وقضاة التحقيق وقضاة تنفيذ الأحكام ووكلاء الجمهورية زيارات منتظمة إلى السجون في دوائر اختصاصهم.

69- ويجوز للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوطنية لمنع التعذيب أن تقوم في أي وقت بزيارة غير معلنة إلى جميع الأماكن التي قد يكون فيها شخص مسلوب الحرية.

70- ويجوز لأي محتجز أن يطلب الاستماع إليه من قبل القضاة والموظفين المكلفين بتفتيش المؤسسة أو زيارتها من دون حضور موظفي السجن. وفي حالة الادعاء بعمل من أعمال التعذيب أو الإبلاغ عن التعرض للتعذيب، تكون السلطة المختصة ملزمة بفتح تحقيق من أجل فحص القضية بغرض الشروع في الإجراءات الجنائية.

71- ويقدم الموظف الذي يرتكب عملاً من أعمال التعذيب أثناء الاستجواب إلى العدالة وتوقع عليه العقوبة التي تتناسب مع خطورة الجريمة. ففي القضية رقم RP101/2023 على سبيل المثال، حُكم على أربعة موظفين في الخدمة المدنية ارتكبوا أعمال تعذيب بالسجن المؤبد، وحُكم على أحد المتواطئين بالسجن لمدة 18 شهراً. وفُصل جميع هؤلاء الموظفين من الخدمة.

#### ظروف الاحتجاز (التوصيتان 102-130، و103-130)

72- يشكل إصلاح نظام العدالة الجنائية ونظام السجن محورياً كاملاً من محاور العمل التي تضمنتها خطة العمل الخاصة بتنفيذ الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير نظام العدالة، التي انبثقت عن المندوبات العامة للعدالة التي نُظمت في 2022-2023. ويشمل هذا المحور إنشاء هيئة مخصصة لإدارة السجن، ومراجعة الإطار التنظيمي للسجون، وبناء وتجديد البنية التحتية للسجون وفقاً للمعايير.

73- وتنظم إدارة السجن بانتظام، بالتعاون مع شركائها الرئيسيين، دورات تدريب وتوعية لتعزيز قدرات عناصر الحرس الوطني المكلفين بحراسة السجن وأمنها وسائر موظفي إدارة السجن. ونظمت إدارة السجن عدداً من الدورات للتعريف بقواعد مانديلا في صفوف أفراد الحرس الوطني داخل السجن. وشارك أكثر من مائتي ضابط وضابط صف وعون من الحرس الوطني في ورشة عمل حول احترام حقوق الإنسان في السجن دامت أربعة أيام، ونُظمت بالشراكة مع قيادة أركان الحرس الوطني. ويوزع على موظفي السجن دليل للممارسات الجيدة وكتيبات. ونُظمت حلقتا عمل حول احترام حقوق الإنسان في السجن في كيفة وألاك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حضرها 60 مشاركاً. ونظّم مشروع دعم إعادة تأهيل نظام العدالة حلقة دراسية في نواكشوط حضرها 40 مشاركاً. واستناد العديد من موظفي السجن والحرس الوطني من زيارات دراسية إلى الجزائر والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتونس وغيرها، وشاركوا في مؤتمرات ذات صلة مثل المؤتمرات التي تعدها رابطة الدوائر الإصلاحية في أفريقيا كل سنتين.

#### إقامة العدل والمحاكمة العادلة (التوصية 104-130)

74- أُطلق برنامج إصلاح هيكلية طموح للنظام القضائي على مدى خمس سنوات. ويهدف هذا البرنامج، الذي تنسقه اللجنة العليا لإصلاح وتطوير العدالة، إلى إنشاء نظام قضائي مستقل وفعال ومتاح للجميع، يتوافق مع المعايير الدولية. ويتمحور هذا الإصلاح حول ستة مجالات استراتيجية هي: تحسين وضع المهنيين العاملين في قطاع العدالة، وتيسير اللجوء إلى العدالة، وتحسين كفاءة وشفافية النظام القضائي، وإصلاح العدالة الجنائية ونظام السجن، والتحول الرقمي، وتطوير البنى التحتية القضائية.

75- ووضعت جدول زمني دقيق للتنفيذ (2024-2028)، يتضمن مؤشرات أداء ويستند إلى تعبئة قطاعات متعددة. وتشمل المشاريع الجارية مراجعة قانون الإجراءات الجنائية، والقانون المتعلق بالمخدرات، وقانون الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية، وصياغة مدونات قواعد سلوك القضاة وموظفي المحاكم والمهن القانونية والقضائية.

76- وأنشئ المعهد العالي للقضاء والمهن القضائية. وعُهد إلى المعهد، من بين أمور أخرى، بالمسؤولية الحصرية عن تدريب القضاة وكتاب الضبط وموظفي السجن والموظفين المعنيين بحماية الطفل في النظام القضائي.

## الاتجار بالأشخاص وأشكال الرق المعاصرة

(التوصيات 62-130، و74-130، و105-130، و113-130، و114-130، و129-130،

و130-130، و131-130، و132-130، و133-130، و134-130، و135-130، و136-130،

و137-130، و138-130، و139-130، و140-130، و142-130، و143-130، و145-130،

و146-130، و147-130، و149-130، و150-130، و58-130، و89-130)

77- يجري تنفيذ سلسلة من التدابير الطموحة لمكافحة الاتجار بالأشخاص والرق والممارسات المماثلة. وقد سمح اعتماد خطة العمل الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص للفترة 2020-2022 بإعداد استجابة متعددة القطاعات، تشمل إجراءات تتعلق بالتنوع وبناء القدرات المؤسسية وإنفاذ القانون الجنائي. وفي هذا الإطار، عُقدت 17 ورشة عمل تدريبية للسلطات القضائية والأمنية والمجتمع المدني، وأُنجزت 6 دراسات تحليلية حول الأشكال المعاصرة للاتجار بالبشر، وأُنشئت الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأُنشئت الآلية الوطنية للإحالة وصندوق دعم ومساعدة الضحايا، بالإضافة إلى الخط المجاني (1916) لتسهيل تقديم الشكاوى والإبلاغ.

78- وأتاح التعاون مع الشركاء الدوليين، ولا سيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب العمل الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة، التعمق في دراسة مسألة تطبيق القانونين رقم 031-2015 و017-2020، واعتماد خريطة طريق تنفيذية. وصدر تعميم مشترك بين الوزارات (رقم 104-2021) لضمان تطبيق القوانين بصرامة من قبل القضاة وموظفي إنفاذ القانون. ونُظمت 19 حملة توعية وطنية وأُنشئت أفلام قصيرة لتتقيف الجمهور حول المخاطر المرتبطة بالاتجار بالأشخاص والعمل القسري والتمييز.

79- واعتمدت ترسانة تشريعية نموذجية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر، تدعمها آلية مؤسسية للمتابعة والتنسيق تضم وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني والنيابة العامة. وتتولى وحدة متخصصة رصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بالرق. وقد أسفرت هذه الجهود عن إدانة 95 شخصاً صدرت بحقهم أحكام نافذة بالسجن، و21 شخصاً صدرت بحقهم أحكام مع وقف التنفيذ، في حين صدرت أحكام براءة في 39 حالة، ورُفضت الدعوى في حالتين.

80- وتشارك وزارة العدل وشركاؤها بنشاط في حملات التوعية والاحتفالات والمبادرات، مثل القافلة الوطنية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر. وقد أدت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني دوراً محورياً في توثيق الحالات، حيث وفرت التدريب لـ 390 منظمة غير حكومية على تقنيات الرصد والتدخل في القضايا المعروضة على المحاكم بصفة المدعي بالحق المدني. والأهم من ذلك أن موريتانيا أكدت الدور القيادي الذي تضطلع به على الصعيد الإقليمي من خلال تنظيم المؤتمر دون الإقليمي حول الرق في منطقة الساحل، مما يضع مكافحة هذه الممارسات على رأس أولويات الدول الأعضاء في مجموعة دول الساحل الخمس.

81- وبالإضافة إلى الأحكام الجنائية، يتيح المرسوم المتعلق بحماية الضحايا والمقرر المتعلق بآلية الإحالة إمكانية تنسيق عملية التعرف على هوية الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم وضمان إحالتهم إلى الخدمات المناسبة للحصول على الرعاية المناسبة.

82- وتخصّص للمحكمة المتخصصة لمحاربة العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين موارد كافية من ميزانية الدولة لتسيير أعمالها. وبالإضافة إلى التكفل بتكاليف جلسات الاستماع التي تعدها المحكمة، والتي تُغطى باعتمادات الميزانية المخصصة لتكاليف الإجراءات الجنائية والإصلاحية وإجراءات الشرطة العادية، توفر وسائل النقل المناسبة لأعضائها.

### الحقوق المتصلة بالزواج والأسرة (التوصيات 130-163، و130-164، و130-165، و130-166)

- 83- تنص المادة 10 من الدستور على أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. وتقوم الأسرة على أساس الزواج، الذي يتحد فيه رجل وامرأة من أجل حياة زوجية دائمة.
- 84- وتُعتمد سياسة الأسرة لمعالجة قضايا الأسرة وتحقيق تطلعاتها بما يتماشى مع القيم المجتمعية ومتطلبات التنمية. وتتولى إدارة مركزية المسؤولية عن مراقبة تنفيذ هذه السياسة.
- 85- وأُتخذت إجراءات لتنشيط البرنامج الوطني لترقية الأسرة وتحقيق استقرارها "الرفاه". ووضعت في إطار البرنامج خطة عمل شاملة تستند إلى واقع الأسرة الموريتانية، وتحدد التحديات التي تواجهها والعوامل التي تعيق لحمتها، وتُقدّم تدابير لترقيتها وتمكينها من أداء أدوارها الاجتماعية والتربوية.
- 86- وفي إطار هذه السياسة، أنشئ صندوق صرف إعانة النفقة. وقد عالجت الوحدات المكلفة بالنظر في النزاعات الأسرية 250 نزاعاً أسرياً في عام 2024.

### الحق في الصحة (التوصيات 130-168، و130-169، و130-170)

- 87- نُفّذت خطة للتضامن الوطني والتصدي لـ كوفيد-19 في بداية الجائحة. وقد ساعدت الخطة في التخفيف من آثار الأزمة الصحية على الفئات السكانية الضعيفة. وبالإضافة إلى توزيع الأغذية والتحويلات النقدية والإعفاء من بعض الضرائب، مكنت هذه الخطة من تعزيز البنى التحتية الصحية، وأولت اهتماماً خاصاً للمسنين من خلال مجموعة من تدابير الحماية الصحية والاجتماعية المستهدفة، بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية والتطعيمات ذات الأولوية والدعم المقدم من أجل الأمن الغذائي.
- 88- وعُزّزت قدرات المستشفيات من خلال تعيين العدد اللازم من الموظفين الطبيين، وإنشاء مراكز للفحص والتطعيم في جميع أنحاء البلاد، وإطلاق حملات توعية واسعة النطاق.

### الحق في التعليم

#### (التوصيات 130-176، و130-178، و130-179، و130-180، و130-183، و130-184،

#### و130-185، و130-186، و130-187، و130-189، و130-190، و130-191، و130-238)

- 89- نفذت وزارة التربية الوطنية وإصلاح النظام التعليمي، من خلال مشروع «تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في أفريقيا جنوب الصحراء»، العديد من الإجراءات الهيكلية، مثل إعادة توزيع أكثر من 40 ألف نسخة من الكتب المدرسية على فصول السنة الثالثة من التعليم الثانوي، ودفع 48 619 ساعة مقابل بدلات إضافية لفصول الامتحانات، وتوزيع 12 000 منحة دراسية للفتيات من الفئات المحرومة، وتجديد وتجهيز 57 وحدة مراحيض في المدارس الثانوية المستهدفة، فضلاً عن تحديث 2 000 جهاز لوجي إلكتروني وتوزيع 15 كتيباً تعليمياً و37 كتاباً دراسياً جديداً تغطي المواد الأساسية.

- 90- وأدى اعتماد القانون رقم 2024-023 بشأن نظام التعليم الوطني إلى توسيع نطاق التعليم الإلزامي ليشمل جميع مراحل التعليم الأساسي. وينص القانون على أن التعليم الابتدائي والثانوي مجاني والإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و15 عاماً. وأُتخذت تدابير محددة لضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم، من خلال تكييف المناهج الدراسية ووضع استراتيجيات وطنية للإدماج المهني وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يكفل لهم القانون المتعلق بتربية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في نيل التعليم.

- 91- ويجري العمل على تحسين جودة التدريس من خلال تحديث التدريب السابق للخدمة وتوحيد مناهج مدارس تكوين المعلمين، التي تعتمد الآن على نظام وحدات تعليمية يعزز الجوانب الأكاديمية

والمهنية. ويُشترط الآن الحصول على درجة دنيا في لغة التعليم المتوخاة في المستقبل للقبول في هذه المدارس. وتُحدّد الاحتياجات من التدريب المستمر وتتضمّن الدورات التدريبية على هذا الأساس. ويجري حالياً تطوير منصة رقمية لتسهيل التدريب الذاتي والتعلم عن بُعد. ويستند نظام التعليم إلى أركان الجودة والحوكمة وإتاحة فرص التعليم، وهو ما تطلّب توظيف 10 000 معلم وأستاذ.

92- وبفضل مشروع "تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في أفريقيا جنوب الصحراء" والمبادرات الوطنية، أنشئ 325 مكاناً آمناً استقادت منها أكثر من 18 000 فتاة صغيرة. وتلقّت 5 914 فتاة أخرى تدريباً مهنيّاً في 16 مجالاً في مركز التكوين لتمكين المرأة.

#### التثقيف والتدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات 130-177، و130-181، و130-182)

93- جرى تثقيف العديد من المناهج الدراسية بهدف إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في النظام التعليمي بشكل تدريجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم توقيع اتفاق لإدماج وحدات تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية من أجل توعية التلاميذ بقيم الكرامة والمساواة والمواطنة المسؤولة منذ نعومة أظفارهم.

94- وأبرمت اتفاقيات شراكة لتعزيز تدريب الطلاب على حقوق الإنسان في المعهد العالي للشباب والرياضة، والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، والمدرسة الوطنية للشرطة.

#### مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة

#### (التوصيات 130-231، و130-232، و130-233، و130-234، و130-235)

95- تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والفئات المهمشة في الحياة السياسية والعامة. وعزّز الإطار القانوني لضمان تمثيل أفضل للمرأة في الهيئات التنفيذية والتشريعية وهيئات صنع القرار. وفي هذا الصدد، أُخذت تدابير محددة، بما في ذلك بدء العمل بنظام الحصص وتعزيز تكافؤ الفرص، أدت إلى زيادة عدد النساء في الهيئات المنتخبة والمعينة تدريجياً.

96- وتظل الحكومة ملتزمة بالحفاظ على الآليات التي تحسّن فرص وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية وتعزيزها، ومواصلة الإصلاحات والبرامج الرامية إلى زيادة تمثيلها في الهيئات التنفيذية والتشريعية وهيئات صنع القرار، والعمل على تمكينها وتحقيق مشاركتها الفعالة في الحياة العامة والسياسية، ومواصلة تحسين حصة تمثيل المرأة ومضاعفة الجهود لضمان مشاركتها الشاملة.

العنف ضد المرأة (التوصيات 130-51، و130-52، و130-54، و130-56، و130-108، و130-109، و130-192، و130-193، و130-194، و130-195، و130-196، و130-197، و130-198، و130-199، و130-201، و130-202، و130-203، و130-204، و130-205، و130-207، و130-208، و130-209، و130-210، و130-211، و130-212، و130-213، و130-214، و130-215، و130-216، و130-217، و130-218، و130-219، و130-63، و130-67، و130-68، و130-156، و130-206، و130-226، و130-200)

97- تشكل مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال، أولوية في السياسة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات.

98- فقد شرع في وضع آلية وطنية قوية تشمل ما يلي:

- اللجنة الوطنية لمناهضة العنف المبني على النوع، المسؤولة عن تنسيق الإجراءات المتعددة القطاعات؛

- اللجنة الوطنية لمكافحة زواج الأطفال، التي تهدف إلى منع هذه الممارسة والقضاء عليها.
- 99- وتدرج تدابير مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة.
- 100- ولمنع العنف ضد النساء والفتيات، تُنظَّم أنشطة سنوية بالاشتراك مع قطاعات العدل والشؤون الإسلامية والصحة والشركاء من المجتمع المدني. وتشمل هذه الأنشطة تدريب المتدربين ودعم الضحايا، فضلاً عن افتتاح مراكز استقبال وتوجيه للضحايا ودعمهم اجتماعياً ونفسياً وقانونياً.
- 101- وكان مشروع قانون (كرامة) المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء والفتيات موضوع مشاورات عديدة مع المجتمع المدني، بما في ذلك هيئة العلماء الموريتانيين. هذا المشروع، الذي يتناول جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، يعرّف الاغتصاب وفقاً للمعايير الدولية.
- 102- وأطلقت مبادرات هامة لمكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون العموميون. وبالإضافة إلى اعتماد قوانين تجرم التعذيب والعبودية، فقد تعرض عدد من الموظفين العموميين لعقوبات جزاءات تأديبية صارمة.
- 103- ويُعتبر جريمة تشويه أو محاولة تشويه العضو التناسلي للطفلة عن طريق الختان التخييطي أو طمس الإحساس أو أي وسيلة أخرى.

#### الأشخاص ذوي الإعاقة: الاستقلالية والإدماج

(التوصيات 130-254، و130-257، و130-258، و130-255، و130-256، و130-259)

- 104- اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للإدماج وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2024. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الاستجابة لأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمثلون أكثر من 10 في المئة من السكان (التعداد العام الخامس للسكان والمساكن في موريتانيا). ويتعلق أحد المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية بالحماية الاجتماعية ويهدف إلى تعويض التكاليف المرتبطة بالإعاقة التي تعدّ من بين العوامل التي تديم الفقر، مما يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.
- 105- وترد فيما يلي أمثلة على تدابير الحماية الاجتماعية وتدابير التمويل المتخذة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة:

- زيادة سنوية في ميزانية التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة وفي التحويلات النقدية للأطفال ذوي الإعاقات المتعددة؛
- وضع برامج لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إنشاء منصة وزارية لتسهيل الوصول إلى خدمات الوزارة المسؤولة عن العمل الاجتماعي؛
- توقيع اتفاقية تأمين صحي تغطي عدة آلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- توفير الدعم المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة في إطار البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم؛
- افتتاح فروع داخل البلاد لمركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة؛
- تدريب 90 مدرباً في مجالات التوحد وطريقة برايل ولغة الإشارة؛
- إنشاء قناة "الأسرة"، التي تساعد في إنكاء الوعي العام وتعزيز تعليم الأطفال ذوي الإعاقة؛
- إصدار بطاقة الشخص ذي الإعاقة؛
- وضع برامج تحويلات نقدية محددة ومنح دراسية لصالح الأطفال ذوي الإعاقة.

(التوصيات 130-239، و130-240، و130-241، و130-242، و130-243، و130-244، و130-246، و130-247، و130-248، و130-53، و130-55، و130-245، و130-249، و130-250، و130-253)

106- عملاً بمدونة الشغل والمدونة العامة لحماية الطفل، اعتمد المقرر رقم 0066 المؤرخ 17 كانون الثاني/يناير 2022، الذي يحظر تشغيل الأطفال دون سن 18 عاماً في أعمال تشكل خطراً على صحتهم البدنية أو العقلية. ويحدد المقرر لائحة بالأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال في قطاعات الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك والتعدين والبناء والأشغال العامة وفي أنشطة القطاع غير الرسمي مثل العمل المنزلي والتسول وما إلى ذلك. وتُنقَّح هذه اللائحة كل أربع سنوات بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.

107- وتتضمن خطة العمل الوطنية الثانية للقضاء على عمل الأطفال (2022-2026)، التي يدعمها مكتب العمل الدولي، توصيات نداء ديربان بشأن القضاء على عمل الأطفال، أيار/مايو 2022، وتأثير جائحة كوفيد-19 على عمل الأطفال، وتعزيز الأطر المؤسسية الوطنية والإقليمية وتعبئة الموارد اللازمة.

108- وقد التزمت البلاد بتوصيات إعلان نواذيبو الثلاثي (15 تموز/يوليه 2022) ونتائج دراسات منظمة العمل الدولية/اليونيسيف التي أظهرت أن الحماية الاجتماعية تقلل من عمالة الأطفال وتشجع على الالتحاق بالمدارس.

**النهوض بالمرأة (التوصيات 130-85، و130-221، و130-222، و130-223، و130-224، و130-225، و130-227، و130-228، و130-229، و130-230)**

109- تهدف النصوص القانونية والاستراتيجيات إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والحد من عدم المساواة بين الجنسين.

110- ويظل تطوير الضمان الاجتماعي والتمييز الإيجابي لصالح المرأة في صميم جدول أعمال المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من 90 في المئة من المستفيدين من برنامج "تكافل" هم من النساء. ويتلقى قيمة التحويل النقدي الشخص الذي يُعتبر المسؤول الأول عن تربية الأطفال. وتشعر المرأة الريفية بأن هناك شفافية وعدالة، فضلاً عن المساعدة التي تخفف من أشكال المعاناة والصعوبات التي تواجهها يومياً.

111- ولدى تحويل الأموال، يُدعى المستفيدون إلى جلسات تتناول مسائل الترقية الاجتماعية، مما يساعد على تغيير العقليات والعادات.

112- وتغطي جلسات التوعية الاجتماعية مواضيع مثل الرضاعة الطبيعية والتغذية والفحوصات الطبية والنظافة الصحية والصرف الصحي والتنمية وحقوق المرأة والطفل وأي مسائل أخرى تؤثر على حياة الناس اليومية أو يمكن أن تحسن ممارساتهم وتؤثر إيجابياً على حياتهم.

**المهاجرون (التوصيات 130-262، و130-263، و130-264، و130-265)**

113- ينظم المقرر رقم 797 نشاط العمال المنزليين من الجنسين. وتتولى مفتشية الشغل تزويد العاملين وأصحاب العمل بعقود نموذجية موحدة خاصة بالعمل المنزلي. ولا تكون العقود صحيحة وسارية إلا شريطة توقيعها وتسجيلها.

114- ويلتزم صاحب العمل بالترتيب لإجراء فحص طبي للعامل المنزلي قبل توظيفه. وتعادل الأجور الدنيا لفئات العمال المنزليين الحد الأدنى للأجور أو تقوقه. وتترك لطرفي الاتفاق حرية تحديدها.

115- ويحق للعامل المنزلي الذي يُجلب من خارج مكان العمل أو الذي ينقله صاحب العمل من ذلك المكان أثناء تنفيذ العقد الحصول على نفقات السفر.

### اللاجئون وملتمسو اللجوء (التوصيتان 130-261، و130-266)

116- عززت موريتانيا إطارها القانوني والمؤسسي لحماية اللاجئين، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية. وأدى اعتماد المرسوم رقم 063-2022 إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية جنيف (1951) واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية (1969) وبروتوكول عام 1967، فضلاً عن تكريس الضمانات الإجرائية والحق في الاستئناف ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

117- وتتولى اللجنة الوطنية الاستشارية لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الشريكة، مسؤولية تقييم طلبات اللجوء وحماية اللاجئين وعديمي الجنسية وإيجاد حلول دائمة لهم (إدماجهم في المجتمع المحلي وإعادة توطينهم).

118- ويتمتع اللاجئون بالمساواة في الحصول على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي). وتشمل البرامج الاجتماعية تكافل و"المعونة" و"البركة" أسر اللاجئين من بين المستفيدين منها، في حين شُيِّدت مرافق مدرسية وصحية في مخيم أمبرة الذي كان يؤوي أكثر من 153 000 لاجئ في نهاية عام 2023.

119- وفي مواجهة التدفق المتزايد للاجئين الماليين (نحو 55 000 وافد جديد في عام 2023)، تواصل موريتانيا جهودها لحماية أفراد الفئات الضعيفة وتعزيز إدماجهم. وقد وُضعت خريطة طريق وطنية تهدف إلى ضمان حصول الأطفال اللاجئين على التعليم بشكل عادل.

## ثالثاً - حالة تنفيذ الالتزامات الطوعية

120- تدعم موريتانيا بقوة الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز الكرامة الإنسانية، من خلال المشاركة والمساهمة في المناقشات والمبادرات التي تُعقد وتُطلق في المحافل الإسلامية والعربية والأفريقية والدولية.

## رابعاً - القضايا الناشئة - التقدم المحرز والصعوبات المعترضة

121- تواجه موريتانيا صعوبات في تنفيذ بعض التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة، ولا سيما التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية واعتماد بعض النصوص الوطنية. ومع ذلك، فقد أحرزت البلاد تقدماً كبيراً في تعزيز إطارها المؤسسي والتشريعي، حيث استمرت في مواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية، وفي توطيد آليات الرصد والتقييم. وتدل هذه الجهود على عزم البلاد على التغلب على العقبات وعلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بشكل كامل.

## خامساً - الصعوبات التي قد تتطلب الدعم من المجتمع الدولي

122- تواجه موريتانيا، بوصفها بلداً نامياً، عدداً من العقبات التي تحول دون التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل التحديات الرئيسية ما يلي:

- افتقار المؤسسات والمنظمات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى الموارد البشرية والمالية الكافية؛

- ضعف التخصص بين القضاة وموظفي القضاء في مجال حقوق الإنسان؛
  - الحاجة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وإنشاء الوعي بها على جميع مستويات المجتمع.
- 123- وتؤكد هذه التحديات أهمية التعاون والمساعدة المقدمين من المجتمع الدولي لدعم موريتانيا في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها المؤسسية وتعزيز ثقافة مستدامة لحقوق الإنسان.
- 124- ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان (2024-2028) دعماً كبيراً من الشركاء التقنيين والماليين.

## خاتمة

- 125- تؤكد حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية من جديد التزامها بحقوق الإنسان ورفاهية جميع مواطنيها. ويشهد على هذا الالتزام التقدم المحرز في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وإدماج الفئات الضعيفة ومكافحة عمالة الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك في مجال حماية البيئة.
- 126- وتشكر الحكومة شركاءها الدوليين وجميع أصحاب المصلحة على دعمهم، وتدعو إلى مزيد من التعاون للتغلب على التحديات المتبقية من أجل الإسراع في تنفيذ التوصيات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.